

إلزام الصندوق الوطني للسكن بتمويل مشاريع LPA 2

معيوف سيف الدين، ممثل المنظمة الوطنية للمرقيين العقاريين لولاية سطيف، أنه لا يمكن الحكم على نجاح المشروع إلا بعد البدء في تنفيذ هذه القوانين على أرض الواقع، مشيراً إلى أن هذا البرنامج يحوي على أفخاخ كثيرة، خاصة وأن قدومه تزامن مع مشاكل عديدة يتخبط فيها المرقي العقاري، وجاء ليركز على حماية المكتتب وضمان حقوقه من دون التطرق إلى حماية المرقي العقاري من المخاطر التي تحدق به، خاصة فيما يخص ثمن الشقق وتمركز تمويل المشاريع من طرف الصندوق الوطني للسكن، مشيراً إلى أن هذا الأخير لديه مهام أخرى منوطة به، وقد يؤثر ذلك مستقبلاً على سير المشاريع ومنه على مستقبل المرقي العقاري.

أمينة بن نية

نشر قوائم المستفيدين، وأثرهما السلبي على البرامج من حيث سير الأشغال، لذلك تم الفصل بين مؤسسة تحديد قوائم المكتتبين وعرضها، ومؤسسة مراقبة سير وتقديم الأشغال، في حين أوكلت مهمة تمويل المشاريع للصندوق الوطني للسكن، وضمان السيولة المالية للمرقي العقاري وقت ما يحتاجها، أين يتجه مباشرة للصندوق الوطني للسكن ويستلم المبالغ المعدة للأشغال المنجزة، لتفادي أي تأخير في تنفيذ المشاريع، وحول بداية تطبيق البرنامج، صرح أن التطبيق بدأ منذ صدور آخر منصوص تشريعي بشهر أكتوبر المنصرم، وسيبدأ العمل به فعلياً مطلع السنة الجديدة، من جهته، عبّر المرقيون العقاريون عن امتعاضهم وتخوفهم من البنود الجديدة التي جاءت بها هذه الصيغة، أين أكد

البرنامج، وكذا تغطيات التأمينات، بهدف غرس ثقافة التأمين لدى المرقي العقاري، لإضفاء الصيغة الاحترافية على مشاريع الترقية العقارية. وصرح مدير الضمانات السعيد حجازي لـ«النهار»، أن قسنطينة تعتبر الولاية الرائدة على المستوى الوطني، في تطبيق الصيغة الأولى للسكن الترقوي المدعم، بالنظر إلى عدد البرامج والمساكن المنجزة على ترابها، وكذا فيما يخص عدد المرقيين العقاريين الناشطين بها، ومن هنا أكد أن الصيغة الجديدة جاءت لتحديث وتصحيح النقائص التي وقعت فيها البرامج السكنية القديمة، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي كانت تطرح من طرف المرقيين العقاريين، التي تخص تسديد مستحقات الأشغال، ومشاكل المكتتبين المتمثلة في التأخير في

نظم، نهاية الأسبوع، صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية، يوماً دراسياً حول الصيغة الجديدة للسكن الترقوي المدعم 2، بعد صدور النصوص التشريعية المتعلقة به شهر أكتوبر المنصرم، وجاء هذا اليوم ضمن سلسلة المتلقيات المبرمجة من طرف وزارة السكن، من أجل عرض ومناقشة هذه الصيغة الجديدة، التي جاءت لتحسين وتكملة الصيغة الأولى للسكن الترقوي المدعم، بحضور إدارات القطاع ومحافظين عقاريين وموثقين، بالإضافة إلى ممثلي البنوك، وتمحور الملتقى حول العلاقة التي تربط بين المرقي العقاري بالموثق، والمهمة المنوطة بالموثق في برنامج الترقية العقارية، والإجراءات القانونية التي تلزم المرقي العقاري عند انطلاقه في